خفض انتاج البترول الى مستوى يقع دون مستوى الطلب العالمي مما سيرفع الاسعار بصورة اوتوماتيكية . بعبارة اخرى تملك الاوبيك القدرة على اتخاذ سلسلة من الاجراءات القوية لمواجهة أي حد مفتعل في الطلب على البترول من جانب الدول المستهلكة .

بالاضافة الى العامل الاقتصادي في قوة الاوبيك ومناعة مواقعها هناك العامل السياسي ايضا الذي يستحق بعض المعالجة . اولا ، نلاحظ ان المملكة العربية السعودية (وهي أكبر الدول المنتجة واهمها) قد مرت بتغييرات سياسية هامة منذ بداية السبعينات . لقد تخلت عن سياساتها الانعزالية القديمة ودخلت بشكل قوي في مجرى الاحداث العربية الكبيرة وشؤون الشرق الاوسط على العموم . ووصل هذا التحول الى ذروته في قرار الملك فيصل باستخدام سلاح النفط لدعم المجهود الحربي العربي خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ . كما ان وزير البترول أحمد زكي اليماني اخذ المبادرة في الوساطة بين العراق وسوريا . وقد تحولت السعودية بذلك الى واحدة من الدول الاربع الكبرى في العالم العربي واصبح لها وزنها الضخم في تسيير شؤون السياسة العربية العليا . ولا شك ان الارتباطات العربية الجديدة للسعودية والتزاماتها تجاه العالم العربي عموما تركت آثارها على سياساتها البترولية . فمع أن السعودية نجحت حتى الان في وضع حد لاتجاه الاوبيك نحو رفع الاسعار وفي تأجيل ربط مستوى الاسعار بمعدل التضخم فانها لم تتمكن من تحقيق أي تخفيض في أسعار البترول بسبب ضغط دول عربية اخرى لا تريد السعودية تدهور العلاقات معها . نلاحظ ثانيا تحسن العلاقات العربية ـ الايرانية (داخل الاوبيك وخارجها) الذي أخذ شكل حل المشكلات العالقة مع العراق بالنسبة للمسألة الكردية وشط العرب وتقرب ايران من مصر ووعدها بمساعدات مالية هامة بالاضافة الى تقربها من العرب عموما عن طريق اطلاق التصريحات المناصرة للجانب العربي في النزاع مع اسرائيل. نتيجة لكل ذلك أصبحت ايران قادرة الان على اخذ زمام المبادرة بقوه اكبر في الدفع داخل الاوبيك باتجاه رفع عائدات البترول الى أقصى حد ممكن . وهناك دول اخرى تدعم ايران في هذا الميدان بقوة مثل الجزائر والعراق وليبيا في محاولة لتخطي النزعات المعتدلة التي تصر عليها السعودية . ثالثا ، هناك عوامل عديدة تفرض على الدول المعنية عدم السكوت على أي انخفاض في عائدات النفط . ومن أهم هذه العوامل الالتزامات المالية المتزايدة للدول العربية المنتجة ازاء الدول العربية الشقيقة والدول النامية الاخرى ، تزايد نفقات التسلح في العالم العربي وايران ، وتصاعد التضخم المالي في الدول الصناعية . رابعا ، لا شك ان مستقبل أسعار النفط حتى نهاية السبعينات سيعتمد على طبيعة العلاقات بين الدول الصناعية المستهلكة ودول العالم الثالث بما في ذلك دول الاوبيك. ونتيجة سياسة المجابهة التي تتبعها الدول المستهلكة ساءت هذه العلاقات كثيرا كما هو واضح من التهديدات بالاحتلال العسكري لحقول النفط وانهيار مؤتمر باريس المذكور سابقا .

ننتقل الان لعرض الخطوط العريضة لموقف دول الاوبيك الشمولي وبرنامجها العام لان هذه الخطوط مطروحة كبديل لسياسة المواجهة والتهديد التي تسير عليها الدول المستهلكة وكسلاح للوقوف في وجه مخططات وكالة الطاقة الدولية لتدمير الاوبيك . يضاف الى ذلك ان هذا البرنامج العام سيحدد السياسات المستقبلية للمنظمة والاتجاه الذي سيسير فيه تطورها ونموها في السنوات القادمة . يبدو لنا ان أفضل مرجع متوفر يطلعنا على هذا البرنامج هو المذكرة التي أعدتها منظمة الاوبيك لتكون أساسا صالحا للمفاوضات بين الدول المستهلكة من جهة والدول المنتجة للبترول والمواد